تحليل انعكاسات البرامج التنموية لحجم الانفاق العمومي

في الجزائر 1999-2016

شريف محـــمد

أستاذ محاضر/ كلية العلوم الاقتصادية جامعة تيارت

Dr.med.cherif@gmail.com

الملخص:

لقد عرف اقتصاد الجزائر برامج انفاقية تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث باشرت الجزائر برنامج دعم النمو الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (*2001-2009*) ثم البرنامج الخماسي (*2010 2014*) بهدف دعم معلات النمو ،وهذا ما يبرز إرادة و جهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة إنفاقية تنموية ذات طابع كينزي تسعى من خلالها نحو تنشيط الطلب الكلي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية، ولقد تباينت الاظرفة المرصودة لذلك من برنامج لاخر حسب البنود الاستراتيجة التكاملية التي تضمنها البرامج

الكلمات المفتاحية: السياسة الانفاقية، البرامج التنموية، تحليل التباينات

Abstract :

Algeria's economy has been characterized by large development spending programs supported by the growth of oil revenues as a result of improved oil prices. Algeria has started the program of supporting economic growth then the supplementary program to support growth (2001-2009) and the

five-year program (2010-2014) to support growth indicators. And the efforts of the Algerian state to adopt a developmental development policy of a kinetic nature through which it seeks to activate the overall demand for economic development. The allocated features have varied from program to program according to the integrated strategic provisions of the programs

Key words : policy development programs analysis of disparities

مقدمة

تحتل النفقات العمومية مكامة هامة في ميزانية الدةولة كونها احد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها في تحقيق الاهداف التي ترمي اليها السياسة العمومية ، فهي تشكل ركنا أساسيا في الدراسات المالية، ويتطور البحث بها بتطور الفكر المالي[1]، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور المنوط بها، لذاك فهي تتسع باتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي[2]. كما أن للنفقات العامة بجملة من الضوابط والمعايير التي تستمد منها مشروعيتها اقتصادية و اجتماعية، ومن جملة التحديدات الفكرية والضبط الاصطلاحي لتحديد ماهيتها نجد انها:

- ✓ تعرف على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام تحقيقا لأهداف المجتمع.[3]
- ✓ وأيضا هي عبارة عن مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الدولة أو احد الأشخاص العامة بقصد تحقيق نفع عام.[1]

[1] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامدة، ط1، 2007، ص511 .

[2] علي زغدود: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص72

[3] – حامد عبد المجيد دراز"**مبادئ الاقتصاد العام**"– مركز الإسكندرية للكتاب ص 458

- ✓ أيضا أنها مبالغ نقدية يدفعها شخص عام لإشباع الحاجات العامة.[2]
- ✓ وكذالك مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة.[3]
- ✓ كذالك تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية ممثلة في أو الجامعات المحلية .[4]

وحتى لا تكون النفقات العمومية صرف مالي مطلقا بعيد عند الامنطقية والاخضاع للسياسة العمومية فقد حدد لها فقهاء المالية العمومية جملة من الضوابط ترتكز بنودها العليا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(*01*): ضوابط النفقات العامة

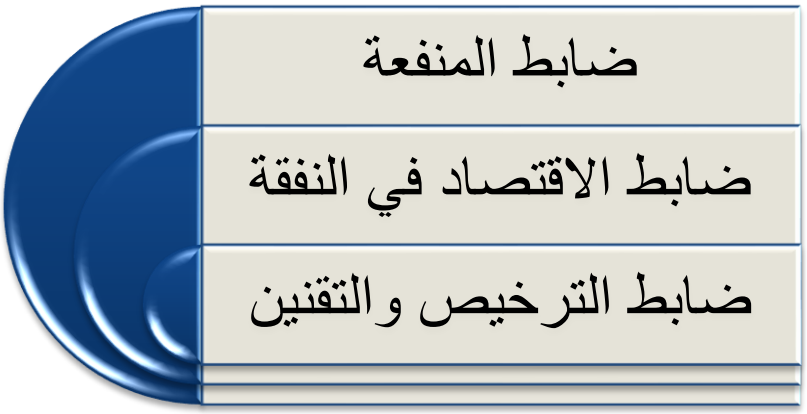

المصدر: زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، *2005*، ص*72*(بتصرف)

[1]- محمود عبد الرازق " **الاقتصاد المالي**"- دار الجامعة الإسكندرية الطبعة الأولى 2011. ص113.

- احمد عبد السميع علام"**المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي والتطبيق**"مكتبة الوفاء الإسكندرية الطبعة أولى 2012 ص41.[2]

-فتحي احمد ذياب عواد"**اقتصاديات المالية العامة**"دار رضوان لنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى2013ص 59. [3]

- بلعاطل عياش،نوي سميحة"**آليات ترشيد إنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر2014**" مؤتمر الدولي سطيف2013ص4. [4]

ان هذه الضوابط تجعل النفقة ذات صبغة مالية قيمة وتختلف في معناها عن الانفاقات الخاصة، وقد ترتب على تطورات الفكر المالي العمومي حزمة من التقسيمات الفنية والنظرية أثرت وافسحت المجال للعاملين على تسيير الميزانيات العمومية لانتقاء التقسيم الملائم حسب الظروف والطبيعة، وتعد الجزائر وفق المرجعية القانونية بالقانون العضوي *17/84* المؤرخ في *1984/07/07* قد تبنت تقسيما يوافق الاقتصاد الوطني والهيكلة الادارية الجزائرية ويجمع عدة زوايا من التقسيمات النظرية[1]، ومن بين التقسيمات الواردة على النفقات العمومية ما يتبين من خلال الشكل الموالي[2].

الشكل رقم (*02*):تقسيمات النفقات العمومية

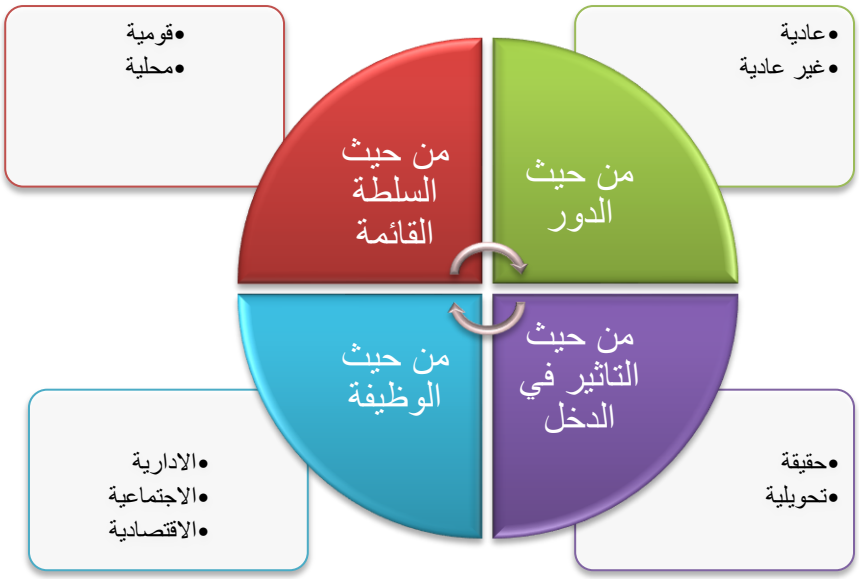

المصدر: اعادا الباحث بناء على: يلس شاوش بشير ، المالية العامةالمبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، د م ج، *2007*، ص *36*. (بتصرف)

[1] يلس شاوش بشير : **المالية العامة –المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري** ،دار الجامعة ، 2013،ص ص80، 81.

[2] يلس شاوش بشير: المحاسبة العمومية،

اما المشرع الجزائري فقد اعتمد من خلال القانون *84/17* تقسيما كما يلي[1]:

الشكل رقم (*03*): تقسيمات النفقات العمومية حسب القانون الجزائري

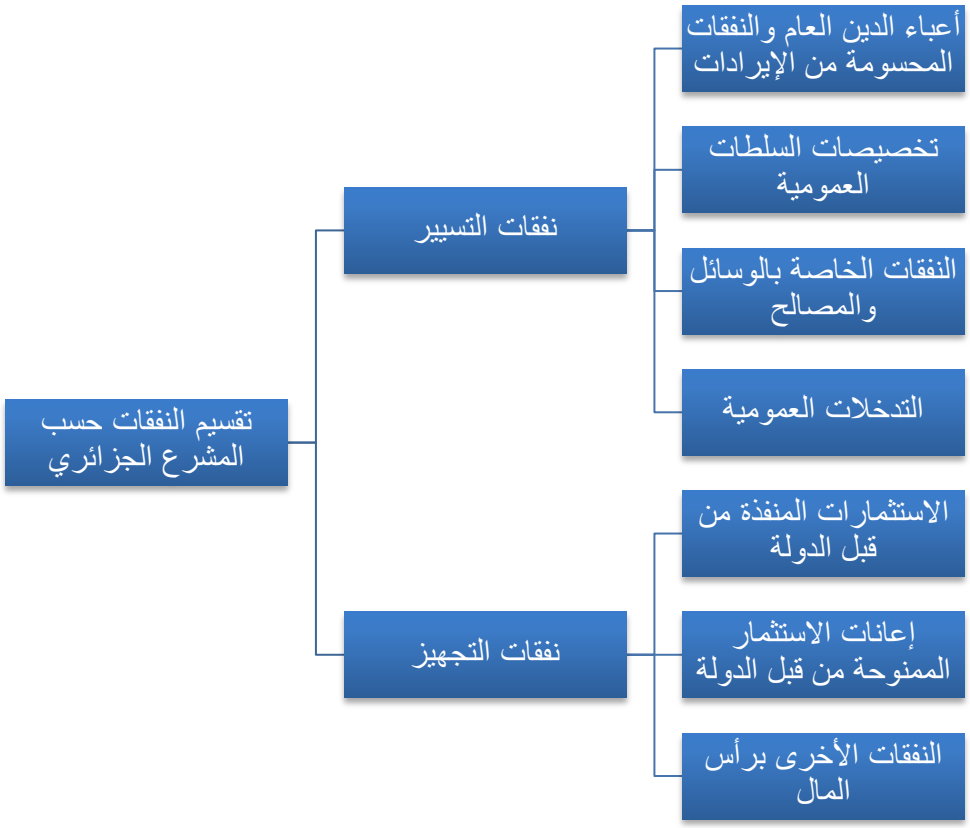

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على : القانون *84/17* المؤرخ في *10/07/1984* (بتصرف)

1: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (*1999-2016*): تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات

[1] القانون العضوي المتعلق بقواين المالية العمومية 17/84

التجهيز،ويرتبط نمو الإنفاق العام و تصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شاهدتها الجزائر .

الجدول(*3-1*):تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (*1999-2016*). الوحدة :مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	النفقات العامة
1999	*321,9*	*774,6*	*1096,5*
2000	*357,3*	*856,1*	*1213,4*
2001	*452,9*	*963,6*	*1 550,60*
2002	*516,5*	*1 097,70*	*1 614,20*
2003	*638*	*1 122,70*	*1 760,70*
2004	*806,9*	*1 250,80*	*2 057,70*
2005	*1 015,10*	*1 245,10*	*2 260,20*
2006	*1 434,60*	*1 437,80*	*2 872,40*
2007	*1 973,20*	*1 674,00*	*3 647,20*
2008	*1 973,20*	*2 217,70*	*4 190,90*
2009	*1 946,30*	*2 300,00*	*4 246,30*
2010	*1 807,80*	*2 659,00*	*4 466,80*
2011	*1 934,50*	*3 797,20*	*5 731,70*

2012	2739,0609	4216,1103	6 955,17
2013	3120,77527	5138,71741	8 259,49
2014	3752,97287	6332,70134	10 085,67
2015	4628,56755	7553,54524	12 182,11
2016	5538,36501	9160,52016	14 698,89

المصدر:بتصرف الباحث بناءا على :www.Ons.dz www.mf.dz

ويمكن تمثيل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما يلي:

1-1:تطور نفقات التسيير:

الشكل (04):تطور نفقات التسيير (1999-2016)

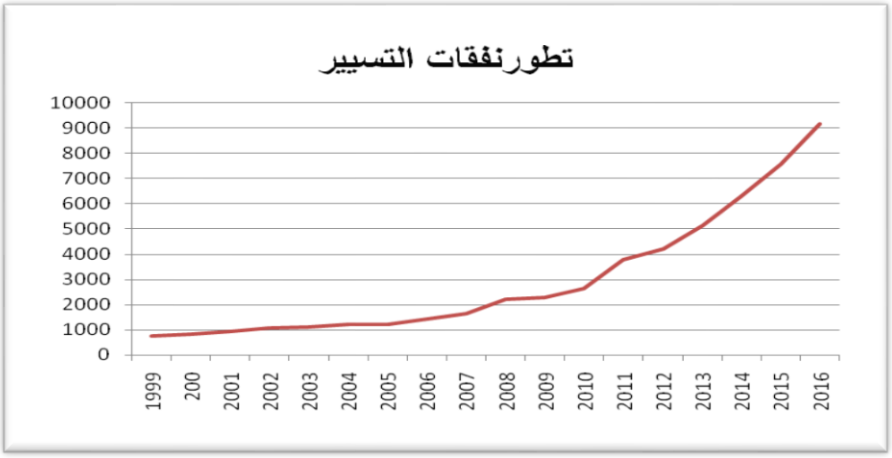

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائي.

باستقراء المنحنى أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير عرفت تحسنا و تزايدا مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت في بداية الأساس *744.6* مليار دينار جزائري سنة *1999* لتصل إلى قيمة *9160.2016*مليار دينار جزائري ،وبلغ متوسط نفقات التسيير *2988.771911* مليار دينار جزائري مما تقابلها أدنى قيمة لها *774.6* مليار دينار جزائري ،وقد بلغت أقصى قيمة لها *9160.5202* مليار دينار جزائري.وهذا راجع للتوسع في نشاطات الدولة و تعدد مصالحها العمومية خاصة مع زيادة عدد المنشات و المرافق العمومية والتي أدت إلى زيادة عدد الموظفين.

1-1-1:تطور نفقات التسيير: ويتبنن ذلك من خلال العرض الموالي:

الشكل(*05*): نسبة تطور نفقات التسيير

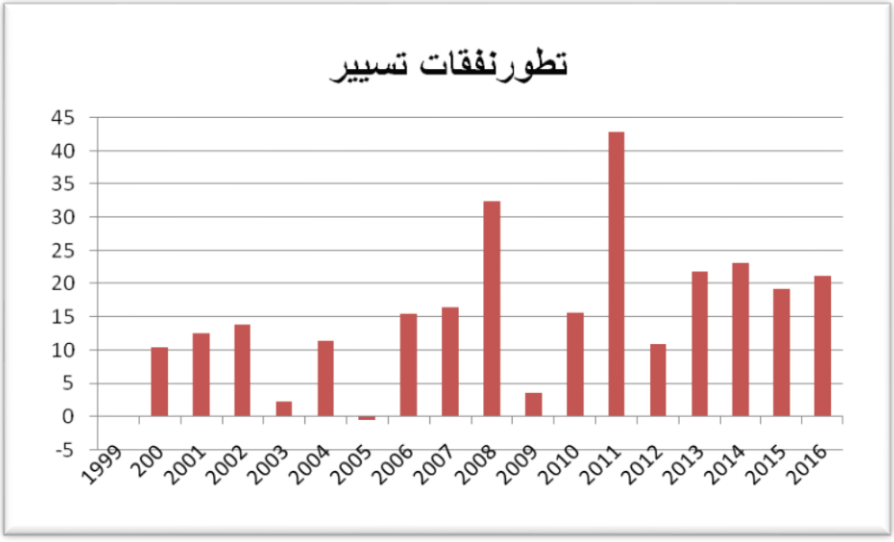

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائي.

نلاحظ من خلال المنحنى أن نفقات التسيير في حالة تذبذب ، فهي تزداد بنسب مختلفة ففي سنة

(*1999، 2000، 2001، 2003، 2004*) بنسبة (*10.52، 12.55، 13.91، 2.27، 11.40*) على الترتيب والعامل الذي دفع إلى هذه الزيادة هو توفير مناصب مالية جديدة ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، غير أنها في سنة *2005* كانت نسبة التطور *-0.45 %* حيث بلغت قيمة انخفاض النفقات التسيير ما بين سنة *2004* و*2005* مبلغ *5.70* مليار دح ،وهذا راجع إلى ضخامة المشاريع الاستثمارية التي شرعت فيها الجزائر ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي إضافة إلى البرامج القطاعية خارج ميزانية التسيير.لهذا وجب على الدولة الجزائرية أن تقوم بتطور سياستها الاجتماعية وهذا عن طريق تقديم خدمات اجتماعية جديدة كالإعلانات الاجتماعية و المرتبات التقاعدية و نفقات العناية بالأطفال و تغذيتهم.كما أن الدولة بدأت تتوسع في الخدمات الاجتماعية التي كانت تقوم بها، فتوسعت في خدمات التعليم و الصحة و الترفيه الاجتماعي.

1-1-2:نسبة تطور نفقات التسيير بالنسبة للنفقات العامة:

الشكل(*05*):نسبة تطور نفقات التسيير

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائي *www.ons.dz*

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية و التعليم والصحة.....الخ

فخلال فترة (*1999-2007*) نلاحظ أن نفقات التسيير في ارتفاع مستمر حيث بلغت نفقات التسيير *29.35%* من إجمالي النفقات العامة بقيمة *774.6* مليار دح سنة *1999* وفي سنة *2007* بلغت نسبة الزيادة في نفقات التسيير *54.1 %* أي ما يعادل *1674* مليار دح[1] ، وهذا بسبب الزيادة في الأجور و الرواتب و المنح الاجتماعية .

أما خلال الفترة (*2007-2016*) فإن نفقات التسيير أصبحت أقل مستوى في الارتفاع بالنسبة للفترة السابقة إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من *54.1%* سنة *2007* إلى *37.67%* سنة *2016*.

الشكل(*06*): تطور نفقات التجهيز

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائيات.

تشهد نفقات التجهيز تطورا ملحوظا وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى أعلاه، فقد بلغت حصيلتها الإجمالية *34957.94* مليار دح بمتوسط *1942.10* مليار دح .في حين بلغت أدنى قيمة لها سنة *1999* بمبلغ *321.9* مليار دح لتصل إلى أعلى قيمة *5538.36* مليار دح سنة *2016* ويرجع السبب في ذلك إلى المشاريع الاستثمارية و الهياكل القاعدية التي شرعت الجزائر في تطبيقها ضمن مخطط دعم الإنعاش

[1] www.ons.dz

الاقتصادي منذ سنة *2001* [1] ، غير أنها في سنة (*2007*،*2008*) كانت نفقات التجهيز ثابتة بقيمة *1973.20* مليار دح.

1-3-2:تطور نفقات التجهيز:

الشكل(*07*):نسبة تطور نفقات التسيير

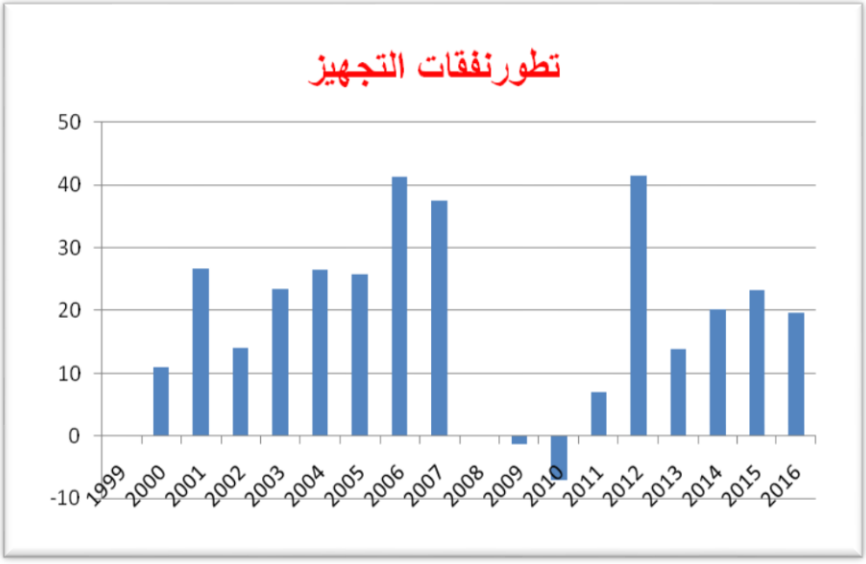

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال المنحنى تطور نفقات التجهيز ، فقد شهدت أعلى نسبة تطور لها سنة *2016* كما أنها سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع معدلات التسيير ، وهذا نتيجة لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية و المشاريع الأخرى التي تمت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته

[1] www.cnes.dz

الحكومة ابتدءا من سنة *2001* إلى غاية *2007*،فقد خصصت الموارد لإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة و الري و السكن والتعليم .....إلخ.[1]

أما في الفترة (*2008-2010*) عرفت انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب الأزمة الاقتصادية وبسبب تقلب أسعار البترول[2].

وفي فترة (*2011-2016*) تميزت هذه الفترة بالارتفاع المستمر حيث كانت نفقات التجهيز *5538.37* مليار دح بنسبة *9.09%* وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار.

1-3-3:نسبة تطور نفقات التجهيز بالنسبة للنفقات العامة: ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل(*08*): نسبة تطور نفقات التسيير بالنسبة للإيرادات العامة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] www.ons.dz

[2] www.cnes.dz

من خلال قراءتنا للمنحنى أعلاه نلاحظ أن نفقات التجهيز في الجزائر متزايدة كأي دولة، غير أن نسبة هده الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا ترتفع هده النسبة وأحيانا تنخفض، وهذا راجع لأسباب[1]

فخلال فترة *1999-2004* نلاحظ أن نفقات التجهيز ارتفعت إلى حد أقصى من إجمالي النفقات العامة ب*70.64* سنة *1999* أي ب*321.9* مليار دينار جزائري ، في سنة *2004* بلغت نفقات التجهيز *806.9* مليار دح أي بنسبة *60.78%* .

أما خلال الفترة *2004-2010* فإن نفقات التجهيز أصبحت أقل مستوى في الارتفاع بالنسبة للفترة السابقة إذ انخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة من *60.78%* سنة *2004* إلى *1807.80%* سنة *2010* .أما إذا نظرنا إلى نفقات التجهيز من حيث قيمها نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إذ ارتفعت من *321.9* مليار دح من بداية الأساس إلى *1807.80* مليار دح في سنة *2010* .

وفي خلال الفترة *2010-2016* نلاحظ أن نسبة نفقات التجهيز بالنسبة لنفقات العامة تتزايد بنسب متقاربة وثابتة حيت بلغت هذه النسب خلال هذه الفترة من *66.24 %* إلى *62.63%* فنلاحظ أن هناك انخفاض ضئيل في نفقات التجهيز حيت وصلت إلى أقصى قيمة لها ب*5538.36* مليار دح

1-تحليل أثر البرامج التنموية على النفقات العامة في الجزائر *1999-2016*:

لإبراز مدى أهمية الإصلاحات الاقتصادية على تحسن النفقات العامة من عدمها يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة تطور النفقات العامة للإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري من فترة

[1] حرزي مُحَمَّد عباس:**اقتصاديات المالية العامة**،الدار الجامعية، ط4، ص 338

1999-2016؟ وقبل الخوض في التحليل والإجابة عن السؤال محل الدراسة يتعين تحديد الفرضيات التالية:

$\mathcal{H}_0$: لا يوجد تأثير جوهري للبرامج التنموية على النفقات لفترة الدراسة في الجزائر.

$\mathcal{H}_1$: يوجد تأثير جوهري للبرامج التنموية على النفقات لفترة الدراسة في الجزائر.

وباستعمال برنامج *spss* ومعالجة البيانات عند درجة ثقة *95%*تحصلنا على المخرجات التي يلي تحليلها كالتالي:

1-1: تحليل التباين الكلي للنفقات العامة

1-1-1: تحليل التباين الكلي لنفقات التسيير: ولدراسة مدى التأثر نفقات التسيير نستعمل على منهج تحليل التباين الأحادي *ANOVA* وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (*3-3*): تحليل التباين الأحادي لنفقات التسيير

ANOVA

	Somme des carrés	*Ddl*	*Carré moyen*	*F*	*Sig.*
Intergroupes	*98747059,126*	*3*	*32915686,375*	*45,500*	*,000*
Intragroupes	*10127991,604*	*14*	*723427,972*		
Total	*108875050,730*	*17*			

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS 22.0*

يتضح من خلال المخرجات *spss.22.0* وبالاعتماد على جدول تحليل التباين الأحادي *ANOVA* ،أن قيمة فيشر بلغت *F=45.50* ،وكانت معنوية عند الدرجة *5%* حيث بلغت *Sig=0.000* ،وهذا ما يدلي بالضرورة أن للمخططات التنموية أثر على نفقات التسيير ،حيث بلغت نسبة أثر المتغير الحقيقي *RSS=%90.69* ،أما نسبة المتغيرات الأخرى العشوائية *ESS=%9.30*. ولاستبيان أي المخططات أكثر أثر ،يمكن الرجوع إلى المقارنات البعدية.

1-2- تحليل المقارنات البعدية : إن تحليل المقارنات البعدية يتم حسب عدة اختبارات نذكر منها اختبار *TUKEY-LSD-Sheffé*و هذا ما سنقوم به في تحليل ودراسة ما مدى تأثر البرامج التنموية على النفقات العامة في الجزائر *1999-2016*

1-2-1: تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات *TUKEY*(نفقات التسيير) : ويتضح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (*3-4*): تحليل المقارنات البعدية لنفقات التسيير حسب اختبارات *Tukey*

Sig.	متوسط الفروقات *(I-J)*	*(J)*البرامج	*(I)*البرامج	
0,684	*-602,14000*	*2,00*	*1,00*	*Tukey*
0,001	*-2659,26600**	*3,00*		
0,000	*-6719,31667**	*4,00*		
0,684	*602,14000*	*1,00*	*2,00*	
0,009	*-2057,12600**	*3,00*		
0,000	*-6117,17667**	*4,00*		
0,001	*2659,26600**	*1,00*	*3,00*	

0,009	*2057,12600**	*2,00*		
0,000	*-4060,05067**	*4,00*		
0,000	*6719,31667**	*1,00*	*4,00*	
0,000	*6117,17667**	*2,00*		
0,000	*4060,05067**	*3,00*		

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS 22.0*

بالنظر إلى جدول المقارنات البعدية وبالاعتماد على مؤشر($TUKEY$) فإن كل قيم احتمالات الثنائيات قيم تسجيل معنوية على الدرجة *5%* إلا الواردة من خلال المتراجحات التالية:

1<2<3<4 ← *2<3=* أي ←
- *1<3* *Sig (1-3)=0.001*
- *1<4* *Sigg (1-4)=0.000*
- *Sig (2-3)=0.009*
- *2<4* *Sig (2-4)=0.000*
- *3<4* *Sig (3-4)=0.000*

انطلاقا من مخرجات *spss* ومن المتراجحات أعلاه تبين بعد التحليل بالاعتماد على اختبار *TUKEY* أن لبرنامج توطيد النمو الأثر البليغ على نفقات التسيير مقارنة ببقية البرامج يليه من حيث التأثير كل من برنامج دعم النمو وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاح و التعديل الهيكلي ويتضح ذلك من خلال التالي:

الشكل رقم (*09*): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين المتوسطات

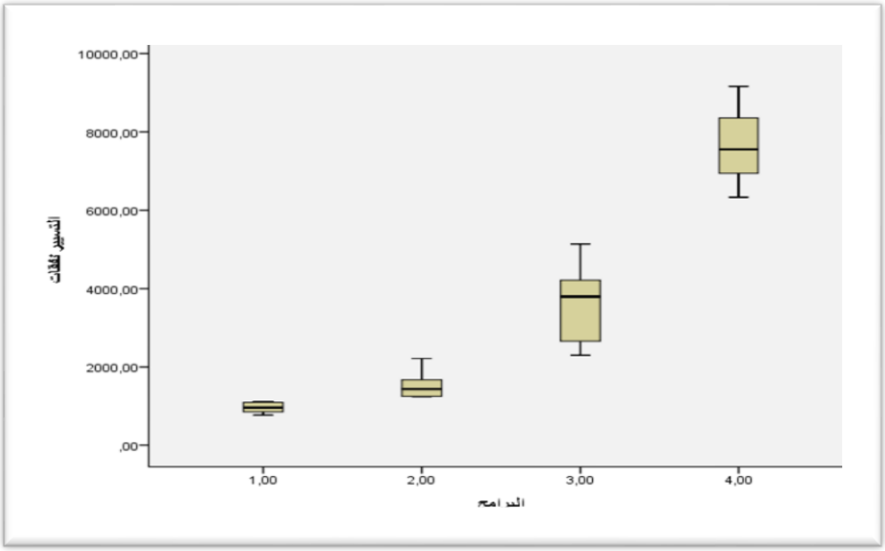

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS22.*

1-1-2: تحليل التباين الكلي لنفقات التجهيز: ولدراسة مدى التأثر نفقات التجهيز نستعمل على منهج تحليل التباين الأحادي *ANOVA* وتتضح النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تحليل التباين الأحادي لنفقات التجهيز

ANOVA					
نفقات التجهيز					
	Somme des carrés	*Ddl*	*Carré moyen*	*F*	*Sig.*
Intergroupes	*33476756,486*	*3*	*11158918,829*	*37,048*	*,000 0*
Intragroupes	*4216798,177*	*14*	*301199,870*		
Total	*37693554,663*	*17*			

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS 22.0*

يتضح من خلال المخرجات *spss.22.0* وبالاعتماد على جدول تحليل التباين الأحادي *ANOVA* ،أن قيمة فيشر بلغت*F= 37.048* ،وكانت معنوية عند الدرجة *5%* حيث بلغت *Sig=0.000* ،وهذا ما يدلي بالضرورة أن للمخططات التنموية أثر على نفقات التسيير ،حيث بلغت نسبة أثر المتغير الحقيقي *RSS=88.81%* ،أما نسبة المتغيرات الأخرى العشوائية *ESS=11.18%*. ولاستبيان أي المخططات أكثر أثر ،يمكن الرجوع إلى المقارنات البعدية.

1-2-1: تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات *LSD* (نفقات التجهيز) : ويتضح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تحليل المقارنات البعدية لنفقات التجهيز حسب اختبارات *LSD*

Sig.	متوسط الفروقات(I-J)	(J)البرامج	(I)البرامج	
0,022	*-892,740000**	*2,000*	*1,000*	*LSD*
0,000	*-1761,828000**	*3,000*		
0,000	*-4092,110000**	*4,000*		
0,022	*892,740000**	*1,000*	*2,000*	
0,025	*-869,088000**	*3,000*		
0,000	*-3199,370000**	*4,000*		
0,000	*1761,828000**	*1,000*	*3,000*	
0,025	*869,088000**	*2,000*		
0,000	*-2330,282000**	*4,000*		
0,000	*4092,110000**	*1,000*	*4,000*	
0,000	*3199,370000**	*2,000*		
0,000	*2330,282000**	*3,000*		

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS 22.0*

بالنظر إلى جدول المقارنات البعدية وبالاعتماد على مؤشر(*LSD*) فإن كل قيم احتمالات الثنائيات قيم تسجيل معنوية على الدرجة *5%* إلا الواردة من خلال المتراجحات التالية:

$$\left\{\begin{array}{l} 1<2 \quad Sig\ (1-2)=0.022 \\ 1<3 \quad Sig\ (1-3)=0.000 \\ 1<2<3<4 \quad = \quad 1<4 \quad \text{أي} \quad Sig\ (1-4)=0.000 \\ 2<4 \quad Sig\ (2-4)=0.000 \\ 3<4 \quad Sig\ (3-4)=0.000 \end{array}\right.$$

انطلاقا من مخرجات *spss* ومن المتراجعات أعلاه تبين بعد التحليل بالاعتماد على اختبار*LSD* أن لبرنامج توطيد النمو الأثر البليغ على نفقات التجهيز مقارنة ببقية البرامج يليه من حيث التأثير كل من برنامج دعم النمو وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والإصلاح و التعديل الهيكلي والشكل يوضح هذا التأثير:

الشكل رقم (*10*): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين المتوسطات

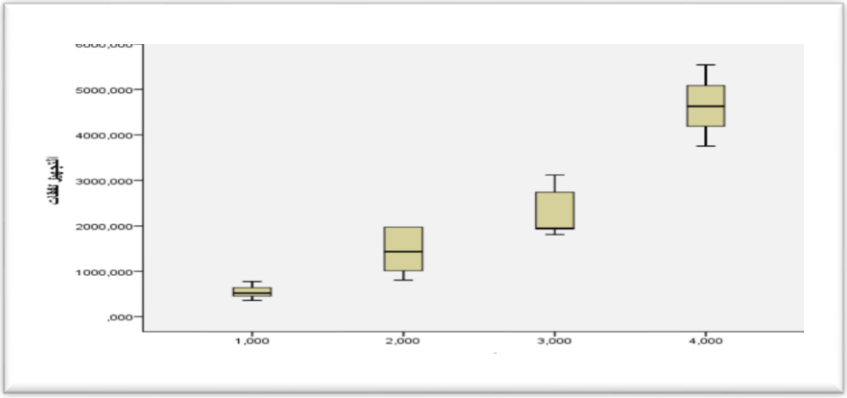

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات *IBM SPSS 22.0*

يتضح من البين الفروقات التي تم التحصل عليها والتوصل اليها حسابيا ان البرامج التنموية لها اثار متباينة على حجم الانفاق العمومي والذي خصصت له الدولة اظرفة مالية عرفت تزادا مضطردا من برنامج الى اخر

الخاتمة:

للميزانية العمومية دورا فعال في تسيير الدولة فهي أم السياسات الحكومية نظرا لانعكاساتها ومدلولاتها التنموية الجمة،وتقاطعاتها العديدة مع باقي السياسات و البرامج فميزانية الدولة مهمة أكثر من غيرها من الأدوات الفنية لتنفيذ السياسات الحكومية الكلية ،فهي خطة مالية أو برنامج يخطط ويدرس ويوضح من طرف السلطات العمومية للدولة وتتم فيه مقابلة النفقات العامة اللازمة لتلبية الحاجات العامة عن طريق الايرادات العامة للفترة زمنية معينة[1] ،عادة ما تكون سنة ،ويتم هذا عن طريق مبادئ متفق عليها وفقا لقوانين ومراحل ،فهي العمود الفقري لاقتصاد أي بلد وهي من أهم ما تلجأ إليه الدولة لتعبئة طاقتها الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة الانتاج الوطني ،كما أنها صورة تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في جميع المجالات وبعدها تطرقنا لتحليل ودراسة مدى تأثير مركبات الميزانية على الرصيد الميزاني ،لأن ميزانية الدولة وخاصة الجزائر اصبحت تتميز برصيدها السالب خلال السنوات الأخيرة وذلك لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الايرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية والجزائر تعتمد بشكل كبير على اراداتها من قطاع المحروقات مما أثر على رصيد الميزانية، فلقد سجلت المركبات الميزانية اختلافا جليا من حيث مواكبة تطورات الظروف الاتصادية، حيث لم نشهد من خلال التحليل تماثل لتطور كل من حجم الايرادات ومركباتها والنفقات بشقيها تماثلا، كمل لم تشكل البرامج التنموية محطة تجاوب مع للمركبات الميزانية ، خاصة وان الدولة أهدرت نسبة عالية من الطاقة الضؤيبة التي لم تستغل، وأحجم الرصيد الميزاني من التحسن وتحقيق التوازن المحاسبي ، ومن جانب

[1] عادل فليح العلي: **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامدة، ط1، 2007، ص511 .

اخر شهد النفقات العمومية تزايدا مضطردا في فترة الدراسة بأحجام فاقت تلك الاعتمادات المرصودة للأصلاح الاولي لسنة ***1991***، وعليه أن سياسة الانفاق لم تثمر الى الحد المأمول منها خلال المخططات التنموية.